مظاهر النظام التجاري النازي

للأستاذ فؤاد محمد شبل

إن دراسة طرائق ألمانيا التجارية أمر من الأهمية بمكان ، إذ يقودنا إلى تفهم أساليبها في السيطرة الاقتصادية على وسط أوربا والبلقان التي تبعها النفوذ السياسي . كما تعتبر هذه الأساليب أهم جانب يشرح لنا النظام الجديد في أهم صوره العملية ، ويظهر للعالم ما ينتظره من ورائه وما يتوقعه من تطبيقه من إلغاء حرية التعامل وتقييد التبادل تقييداً غير محدود المدى ، وتدخل الدولة في كل ما جل ودق من شؤون الفرد . وسيظهر لنا تحليل السياسة التجارية التي اتبعت في فترة تولي النازي أزمة حكم ألمانيا أن هذا النظام معناه تسخير الشعوب لمد ألمانيا بما يعوز صناعاتها من المواد الخام ، فضلاً عن إلغاء جميع الأوضاع النقدية المقررة التي ألفها العالم واطمأن إليها ، كما يبين لنا شرح هذا النظام مدى مسؤوليته عن الحرب الحاضرة

١ — تقييد حرية نقل الأموال

يعتبر عام ١٩٣١ السنة التي ولد فيها نظام التحكم في التجارة الخارجية الذي كانت الغاية المرجوة منه الحيلولة دون سحب القروض الأجنبية من ألمانيا التي كانت دعامة ترتكز عليها قيمة المارك في الخارج . ولما تولى النازي أزمة الحكم في ألمانيا ، هرعت رؤوس الأموال الأجنبية فيها إلى الخروج منها حتى بلغت قيمة ما سحب منها ٤ر٥ مليار ريشمارك في المدة ١٩٣٢ — ١٩٣٤ . هنا صدر مرسوم يقيد نقل الأموال التي يحصل عليها الأجانب من استثماراتهم داخل ألمانيا ، وخول للمدينين الألمان التخلص من التزاماتهم تجاه الخارج بإيداع قيمتها ماركات في حساب خاص في برلين . على أنه استمر تحويل الفوائد والأقساط المستحقة لقرض (داوز) والفوائد المستحقة لقرض (يونج) . أما أقساط الاستهلاك للقروض الأخرى ، فقد أوقف صرفها ، ودفعت نصف الفوائد المستحقة لها ، فحسب بالعملة الأجنبية إلى نهاية سنة ١٩٣٣ . أما الفوائد غير المحولة ، فإن الدائنين الأجانب منحوا سندات في مكتبهم بيعها لبنك خصم الذهب ليحصلوا مقابلها على العملة الأجنبية . بيد أن هذا البنك لم يكن ليقبل شراء هذه السندات إلا بنصف قيمتها الأسمية ؛ أما النصف الآخر فكان يستخدمه البنك المذكور لإعانة الصادرات التي يؤمل الحصول — عن طريقها — على النصف الذي يحول . فكان الدائن الأجنبي يخسر من هذه العملية ربع الفوائد المستحقة له . ولقد جلبت ألمانيا في هذا الحين على نفسها السخط من جراء تنظيمها التحكمي للنقد الأجنبي ، وسماحها بوجود عدد من فئات الماركات تعمل في درجات مختلفة من الخصم ، إلا أنها كانت تبرر هذه الإجراءات بأن الدول الدائنة ترفض أن تقبل ديونها بضائع

وفي صيف عام ١٩٣٤ أصبح التبادل الألماني الخارجي في أسوأ الحالات ، فعلى حين كانت الواردات الألمانية في ازدياد ، كانت الصادرات في هبوط . فقاد هذا بالطبع إلى تواصل الضغط على الذهب وعلى العملة الأجنبية التي بها تدفع ألمانيا ديونها للخارج ، فأصبح من المتعذر عليها الاستمرار في عمليات التحويل وفقاً للأساس السابق مما دعاها في يونية ٩٣٤ إلى إيقاف صرف الفوائد المستحقة عليها بالعملة الأجنبية وعرضت على الدائنين الأجانب سندات أجلها عشر سنوات بفائدة ٣ ٪ . فأسرعت البلاد الدائنة إلى المفاوضة مع ألمانيا للحصول على شروط أسخى ؛ وكثير منها قبل عقد اتفاقات مقاصة لتسوية ديونه ، وهذه الاتفاقات كان أثرها مزدوجاً فزادت صادرات ألمانيا إلى البلاد التي قبلتها وزادت صادراتها هي إلى ألمانيا

ولقد كان النظام المتبع في الاستيراد منح للمستوردين الألمان حصة من العملة الأجنبية بقيمة ما استوردوه في عام ١٩٣١ . إلا أن هذه الحصة هبطت في فبراير ١٩٣٤ إلى ٥٠ ٪ منها ؛ وفي مايو من نفس السنة أصبحت ٥٠ ٪ وأخيراً غدت تقدر يوماً بيوم طبقاً لنظرة بنك الرخ وخطته إزاء العملة الأجنبية

٢ — نظام المقاصة الفردية

في سبتمبر ١٩٣٤ أعلن الدكتور شاخت وزير الاقتصاد

منهاجاً جديداً للتجارة الخارجية ، فألغى نظام الحصص السابق واستعيض عنه بنظام يقوم على الحصول على شهادة قبل إجراء كل عملية تتعلق بالتبادل الخارجي . وتنفيذاً لهذه الفكرة أنشئت سبع وعشرون إدارة تمثل سبعاً وعشرين صناعة أو مادة أولية ؛ وهذه الإدارات أصبحت المسئولة عن إعطاء تصاريح الاستيراد وعلى تقرير لأى البلاد أو لأى السلع تستخدم هذه التصاريح . ولهذه الإدارات إشراف على الصادرات كذلك

ولقد أظهر التطبيق العملى للسياسة الجديدة مدى قيامها على المتاجرة الثنائية ومبادلة السلعة بالسلعة . كما أنشأت نظاماً متشابك المناحى لاتفاقات المقاصة الفردية التى تمثلت فى طرائق ثلاث نشرحها على الوجه التالى :

مدار الطريقة الأولى أن المستورد الألمانى الراغب فى شراء سلع من الولايات المتحدة مثلاً يحمى للمتور على مصدر ألمانى يريد بيع سلع للولايات المتحدة ، ولكنه لا يستطيع الحصول على ثمن ما باعه الذى يبلغ بسعر الصرف س ٪ (مثلاً) أكثر من السعر العالمى . فعلى المستورد الألمانى أن يدفع ا س ٪ هذه وبذلك يمكن المصدر من تقبل السعر العالمى لسلعته . وفى مقابل الحصول على هذه ا س ٪ يقبل المصدر الألمانى التنازل عن حقوقه فى النقد الأجنبى الذى يحصل عليه من بيع بضاعته إلى الولايات المتحدة . ولما كان قد دفع علاوة س ٪ للمصدر فإنه يتقاضاها برفع سعر السلعة داخل ألمانيا. ومن الواضح أن مقدار الإضافة سالفة الذكر (س ٪ فرضاً) تتغير بتغير العلاقة بين مستوى الأثمان فى الداخل والخارج كما يتعلق بطبيعة السلعة المستوردة ومدى الطلب عليها

والشكل الثانى الذى اتخذه نظام المقاصة يجرى على النسق التالى : مستورد ألمانى (ا) يرغب فى الحصول على سلعة من مصدّر إنجليزى (ب) . فإنه يعرض عليه إضافة فى السعر الذى يشترى به زيادة عن السعر العالمى للسلعة المشتراة . والمصدّر الإنجليزى بدوره — لضمان حصوله على ثمن سلعته — يبحث عن مستورد إنجليزى (ج) على استعداد أو يمكن ترغيبه (بإعطائه جانباً من الإضافة المذكورة آنفاً) لشراء السلعة التى يصدرها مصدّر ألمانى آخر (د) . وتتم العملية كلها بحدوث المقاصة بين (ج) و (ب) بالاسترلينى وبين (ا) و (د) بالبشمارك !

الشكل الثالث للمقاصة هو نظام ماركات الأسكى ، ومضمونه أن المصدر الأجنبى الذى يبيع سلعته لألمانيا يتقاضى نظيرها اعتماداً بماركات الأسكى . وهذا النوع من الماركات يمكنه بيعها — بخصم كبير — لمستورد السلع الألمانية . وبهذا يستطيع أداء ما اشتراه من ألمانيا بهذه الماركات . ولما كانت ماركات الأسكى هذه لا يتأتى بيعها إلا بعد دفع جانب منها . فكان للمصدّر الأجنبى يدخل فى حسبانه هذا الأمر فيزيد ثمن سلعته بما يحقق له الحصول على الثمن الأساسى . هذا وقد خصص لكل قطر نوع خاص من ماركات الأسكى

٣ — مساوئ نظام المقاصة

العيب البارز فى سياسة المقاصة كما ظهر تطبيقاً فى ألمانيا هو تعقد أوجهها وتشابك مناحيها وعظم تكاليفها ، عوامل كان لها أثر بالغ فى الحد من تقدم تجارة ألمانيا الخارجية . يضاف إلى ذلك أن تقييد الواردات مع زيادة الطلب على المواد الخام قد حتم تقييد توزيع هذه المواد داخل ألمانيا ، وتطبيق اتفاقات المبادلة والمقاصة فى تجارة ألمانيا الخارجية معناه تقليل نصيبها من القطن الأميركى والصوف الاسترالى وغير ذلك من حاصلات البلاد التى تعتنق مبدأ حرية التبادل . وفى كثير من الحالات كان التباين كبيراً بين المواد الأولية موضوع المقاصة والمواد التى تتطلبها حاجات الصناعة . وهذا ما ظهر أثره واضحاً فى صناعة المنسوجات الألمانية بسبب احتياجها إلى المواد الخام واختلاف نوع المواد المستوردة عن المطلوبة من الجهة الأخرى .

وأخيراً فإن تقرير سياسة القيمة الإسمية للمارك فى الخارج جعل أسعار الجملة الألمانية أعلى من مثيلاتها فى الخارج فأصبح من الضرورى إعانة حركة الصادرات بشتى الوسائل . وهذا ما تحقق بفرض ضريبة على الصناعة بلغت فى عام ١٩٣٥ حوالى الألف مليون مارك أى من ربع إلى خمس القيمة الإسمية للصادرات الألمانية فى هذه السنة . وقد حاول الاقتصاديون الألمان تبرير هذا الإجراء بقولهم إنه تدبير اتخذ لمجابهة هبوط العملات الخارجية ولا يقصد به إغراء الأسواق الأجنبية بالبضائع الألمانية .

وإزاء هذه العيوب الخطيرة عمدت الحكومة الألمانية إلى تثبيت مستوى الأسعار فى داخل ألمانيا ، ومنع تصدير رؤوس الأموال منها على نطاق واسع ، وذلك بأن لا تستورد إلا ما تستطيع دفعه مما تحصل عليه من صادراتها ، وأن توجه صادراتها إلى تلك الأقطار التى تتقبل بضائعها ، والتى ألمانيا فى حاجة إلى منتجاتها . وتنفيذاً لهذه السياسة أنشئت شبكة من الإدارات لا تشرف على الواردات فحسب ، ولكن على تنظيم حركة المواد الأولية داخل ألمانيا أيضاً

٤ — الميزان التجارى

حققت سياسة توجيه التجارة والإشراف عليها الغاية المرجوة منها من توازن ميزان ألمانيا التجارى ، فبينما نتج عن عام ١٩٣٤ عجز فى ميزان ألمانيا التجارى قدره ٢٨٤ مليون ريشمارك أسفر عام ١٩٣٥ عن موافقة الميزان التجارى لها بنحو ١١١ مليون ريشمارك ، وصعد هذا الرقم إلى ٥٥٠ مليون ريشمارك فى عام ١٩٣٦ ، وتعزى هذه النتيجة أساساً إلى تقييد الواردات التى هبطت فى عام ١٩٣٦ عن مثيلتها فى عام ١٩٣٤ بنحو ٢٣٣ مليون ريشمارك . ويلاحظ تغير فى نوع السلع المستوردة فى عام ١٩٣٦ عن تلك فى عام ١٩٣٤ ، فقد زاد المستورد من المواد الغذائية قليلاً فشمل ٣٦ر٦ ٪ من مجموع الواردات فى عام ١٩٣٦ مقابل ٣٤ر٦ ٪ فى عام ١٩٣٤ . أما المواد الأولية ونصف المصنوعة فقد شملت ٥٥ ٪ فى عام ١٩٣٦ مقابل ٤ ر٥٢ ٪ فى عام ١٩٣٤ فى حين هبطت نسبة الوارد من البضائع التامة الصنع من ١٢ ٪ من مجموع واردات ١٩٣٤ إلى ٤ر٩ ٪ من واردات ١٩٣٦ كما كان هناك تغير ملحوظ فى واردات ألمانيا . فقد زادت وارداتها من البلاد المجاورة لها وخاصة أوربا الجنوبية الشرقية وأميركا الجنوبية بينما هبطت وارداتها كثيراً من الولايات المتحدة واستراليا وفرنسا وهولندا وروسيا

أما الصادرات فقد زادت فى عام ١٩٣٦ عن مثيلتها فى عام ١٩٣٤ بنحو ٦٠٠ مليون ريشمارك ، وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى انتعاش أحوال التجارة العالمية كما يرد جانب منها إلى إعانة التصدير التى أشرنا إليها ، وإذا ما علمنا أن ثمن واردات ألمانيا قد ارتفع بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ بمقدار ٣ر٨ ٪ بينما هبط ثمن صادراتها فى نفس المدة بمقدار ٢ر٨ ٪ فأدركنا أن التبادل التجارى بمعناه الصحيح لم يكن موافقاً لها ، مما جعل مركزها التجارى يزداد صعوبة ، ولم يتح الفائض فى الميزان التجارى فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ لألمانيا إلا حظاً ضئيلاً إذ كان عليها أن تدفع فوائد ديونها الخارجية التى ارتفعت فى عام ١٩٣٥ إلى ٥٥٠ مليون ريشمارك بسبب بعض اتفاقات المقاصة مع فرنسا وبوجوسلافيا بصفة خاصة

ولقد زادت واردات ألمانيا من ٢ر٤ مليار ريشمارك فى عام ١٩٣٦ إلى ٥ر٥ مليار ريشمارك فى عام ١٩٣٧ وصادراتها من ٨ر٤ مليار إلى ٩ر٥ مليار . وبلغت زيادة صادراتها عن وارداتها ٤٤٣ مليون ريشمارك فى عام ١٩٣٧ مقابل ٥٥٠ مليون ريشمارك . وبهذه الزيادة فى الصادر والوارد استطاعت ألمانيا أن تساهم فى حركة الإنعاش العامة للتجارة الدولية فى عام ١٩٣٧ . بيد أن التبادل التجارى ظل فى غير مصلحتها بالنظر لزيادة أثمان وارداتها بمقدار ٢ر١٠ ٪ فى حين زادت أثمان صادراتها بنحو ٦ر٣ ٪ فحسب وكان الميزان التجارى غير موافق لألمانيا فى عام ١٩٣٨ نظراً لهبوط معدل صادراتها من جهة وزيادة وارداتها من المواد الخام التى عملت على تخزينها استعداداً للحرب . ومن الجدير بالذكر أن صادرات ألمانيا تتكون غالباً من المواد التامة الصنع التى تكون السلع الإنتاجية فيها نسبة كبيرة جداً وبالتالى فهى أكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية من الصادرات البريطانية مثلا الأكثر تغيراً وشمولاً

وفى مقال تال سنشرح اتجاهات التجارة الألمانية قبل الحرب وطرائق التوسع التجارى الألمانى .

نزار محمد شبل
مفتش تموين الاسكندرية

إدارة البلديات — المجارى

تطرح بلدية الفيوم فى المزايدة العلنية العامة بيع حماد مزرعة المجارى وستعقد جلسة المزاد بالبلدية الساعة العاشرة من صباح ٦ يناير سنة ١٩٤٢ فعلى راغبى الدخول فى المزايدة الحضور فى الزمان والمكان المذكورين وتطلب الشروط من البلدية نظير ١٠٠ مليم .

٨٩٠٢